العامل النحوي: ماهيته وأنواعه وقوّته

بقلم:
باسو بلاواغاوو
(محاضر في كلية الآداب وعلومه بجامعة علاء الدين الإسلامية الحكومية)

ملخص

كانت العناصر اللغوية تحكمها علاقات التأثير والتأثّر، وهذا ما عبّر عنه النحاة بفكرة العامل، وهي عندهم أساس لتفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلّق به. فهذا البحث يجيب التساؤلات الآتية: ما مسوّغات الأخذ بفكرة العامل النحوي؟ وكيف كانت آراء النحاة عن العامل النحوي وأنواعه؟ هل تتفاوت قوّة العامل في التأثير؟ وأمّا نوع البحث المستخدم في هذا المجال فهو البحث الوصفي النوعي، باستخدام المنهج التحليلي واللغوي، وتقنية جمع المواد تكون من طريق المكتبية. نتيجة البحث تجيب عن هذه التساؤلات: بأنّ فكرة العامل النحوي ذات كفاية وصفية لا تنكر، وأنها ملائمة للسان العربي شكلاً ومضموناً، وكان النحويون مختلفين في فهم العامل النحوي حسب وجهات نظرهم، وأشار البحث إلى أنّ العامل النحوي متنوع، وكلّ نوع متفاوت في قوّة تأثيره في المعمول.

أ. المقدّمة

تتميّز العربية بخاصية الإعراب، وهي ظاهرة تحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، وذات أثر فعّال في بناء النظرية النحوية؛ فقد اتخذ النحاة منها قاعدة بنوا عليها قواعدهم، وجرّدوا على هدي منها أصولهم، وشكّلوا باعتمادها بنية نظريتهم النحوية.

وإذا محّصنا مفهوم الإعراب عندهم، وجدناه استجابة لأمرين: معنويّ ولفظي؛ فعلى الأوّل حدّه ابن جنّي (ت. 392هـ.) بقوله: "باب القول على الإعراب، هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألاّ ترى أنّك إذا سمعت: «أكرم سعيدٌ أباه»، و«شكر سعيدًا أبوه»، علِمْتَ

برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام سَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه".[1] وعلى الثاني حدّه ابن هشام (ت. 761هـ.) بقوله: "الإعراب أَثَرٌ ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخر الكلمة وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو: ((زَيْدٌ يَقُومُ وَإِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ))، وجَرٌّ في اسم نحو: ((لِزَيْدٍ))، وجزمٌ في فعل نحو: ((لَمْ يَقُمْ))".[2]

وواضح ممّا سبق تفاوت الحدّين واختلافهما باختلاف زاوية النظر؛ فالنحاة حين جعلوا الإعراب ينبئ عن المعاني كانوا يقصدون الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أمّا في إطار شكله فالإعراب ما يطرأ على أواخر ألفاظه؛ وعلى هذا فالإعراب ((معنى))، وهو أيضاً ((لفظ)). وداخل إشكالية اللفظ والمعنى كان يقع اهتمام النحاة، فقد كانوا ينظرون إليهما بوصفهما كيانين منفصلين أو على الأقلّ بوصفهما طرفين يتمتع كلٌّ منهما بنسبة واسعة من الاستقلال عن الآخر؛ وآية ذلك أنهم كانوا يضعون الحدود ويحلّلون التراكيب وتصرّفاتها، ويربطون بين أجزائها بالنظر إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى.

ولا يعني ذلك تناقضاً في الوصف او التفسير، بل يدلّ على أنهم كانوا يعطون لكلّ موقع ما يناسبه ويتفاوق مع ضوابطه؛ فقد اتخذوا الجملة مضماراً للتحليل، وهي عندهم نظام علاقات قائم على أحكام تركيبية، وأهمّ علاقة في بنائها هي علاقة الإسناد بعنصريها، المسند والمسند إليه التي بؤرة الجملة ونواتها؛ فالجملة لا تقوم إلاّ بهذه العلاقة، إن لم يكن لفظاً فتقديراً. أمّا الفضلات فعلاقتها بالنواة الإسنادية علاقة متغير بثابت، ألا ترى أنّه إذا قلنا مثلاً: ((استعار الطالب من زميله كتاباً))، فإنه يمكننا أن نقول: ((استعار الطالب كتاباً من زميله))، ((استعار كتاباً من زميله))، ((كتاباً استعار الطالب من زميله))، ((من زميله استعار الطالب كتاباً))، ((الطالب استعار من زميله كتاباً)).

والجمل السابقة، وإن كانت تدلّ على معنى عام، تتفاوت دلالتها، لأنّ التغيّر في بناء الجملة ينتج عنه تغير معنوي، يحكمه تعلّق كلّ جزء في كلّ منها بالنواة الاسنادية. وإلى جانب هذه السمة في الجملة العربية، نجد أحياناً نزعة واضحة إلى الشكلية، إذ نجد بعض المنصوبات مثلاً يتحوّل إلى اسم مجرور دون أن يتغيّر محلّه الإعرابي في التركيب، تأمّل المثالين: ((ما رأيت أحداً))، و((ما رأيت من أحد))، فـ((أحد)) في الجملة الأولى مفعول به، ارتبط مباشرة بـ((رأيت))، وتحوّل في الثانية إلى اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً؛ لارتباطه بالحرف ((من))، ونتج عن اختلاف العلاقة اللفظية في الجملتين اختلاف الإعراب. وفي المثالين: ((إنه حاملٌ كتباً))، و((إنّه حاملُ كتبٍ))، لا تجد اختلافاً في المعنى فيهما، ومع ذلك ترى ((كتباً)) في أولهما منصوباً وفي ثانيهما مجروراً، وفي ذلك دليل على أنّ علاقة اللفظية في التركيب هي السبب في بعض الظواهر الإعرابية.

ولعلّ هذه السّمات في الجملة العربية وضعت بين أيدي النحاة، وقد أطالو النظر في تراكيب العربية، مسوّغًا للبحث عن طريقة تضبط التغيّرات وتربط مكونات الجملة وتفسّر نظامها، وتعين على إدراك العلاقة بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية. وتتمثّل هذه الطريقة في فكرة "العمل"، وهي فكرة تقوم على ثنائية "العامل" و"المعمول"؛ فقد اصطلح النحاة على أنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه، وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة له، وهذا لا يعدو أن يكون عرفًا لغويًا.[3]

ب. مفهوم العامل

العامل في اللغة: مشتق من "عمل، يعمل،عَمَلاً فهو عاملٌ"، بمعنى المهنة والفعل، واعتمل: عمل لنفسه.[4] وفي اللسان: العَاملُ هو الذي يتولَّى أُمور الرجل في ماله ومِلْكه وعمَله ومنه قيل للذي يَستخْرج الزكاة عامِل، والعَمَل المِهْنة والفِعْل، والجمع أَعمال عَمِلَ عَمَلاً وأَعْمَلَه غيرُه واسْتَعْمَله واعْتَمل الرجلُ عَمِلَ بنفسه، قال الله عز وجل في آية الصَّدَقات: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة:60] هم السُّعاة الذين يأْخذون الصَّدَقات من أَربابها، واحدهم عامِلٌ وساعٍ.[5]

وفي اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً، نحو: "جاء زيدٌ"، و"رأيت زيداً"، و"مررت بزيد".[6]

وقال البِرْكوي (ت. 981هـ.): "العامل: هو ما أوجب بواسطة كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[7]

وقد اختلف النحويون في مفهوم العامل النحوي:

قال سيبويه (ت. 177هـ.) في باب مجارى أواخر الكلم من العربية: "وهي تجري على ثماني مجارٍ على النصب والجرَّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجارى الثمانيةُ يجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شئ أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرفُ حرف الإعراب. فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع الهمزة والتاء والياء والنون وذلك قولك أفْعَلُ أنا وتَفعل أنتَ أو هي ويَفعل هو ونَفعل نحن.[8]

ومن كلام سيبويه السابق نرى أنه يعتبر العامل النحوي أساساً في الكلمة، فهو الذي يحدث الأثر فيها، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل، ويختلف باختلافها.

وقال ابن جني: وإنما قال النحويّون عامل لفظيّ، وعامل معنوي، ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مسبّباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم، إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشئ غيره. وإنما قالوا لفظيّ ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أَو باشتمال المعنىَ على اللفظ وهذا واضح.[9]

اتجه ابن جني في مفهومه للعامل اتجاهاً آخر يخالف سيبويه والبصريين، ولكنه لم ينكر وجوده بل ذكر أنّ العامل في الكلمة والمحدث للأثر في نهايتها هو المتكلم، لا العامل النحوي.

وقال ابن مضاء القرطبي (ت. 592هـ.) في دعوته إلى إلغاء نظرية العامل: قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطإ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: "ضرب زيد عمراً" أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى أنّ سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ – وليس شئٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شئ أحدثَ ذلك فيه"[10] فظار هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن الفساد.[11]

ويقول الدكتور شوقي ضيف: وقد سدّد ابن مضاء سهام دعوته، أو قل سهام ثورته إلى نظرية العامل، التي أحالت كثيراً من جوانب كتاب النحو العربي إلى عقد صعبة الحلّ عسيرة الفهم. وما العامل؟ إنّ كلّ ما تصوره النحاة في عواملهم النحوية تصور باطل، وهل يستطيع أحد أن أن ينكر ما يقوله ابن مضاء من أنّ الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات، من رفع ونصب وجر، إنما هو المتكلم نفسه، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف؟. وابن مضاء لا يزري على نظرية العامل، ويلتمس تهجينها؛ لأنها فاسدة في ذاتها، وإنما لما تجره من تقدير في العبارات، لعوامل ومعمولات، على نحو ما نعرف في أبواب الضمائر المستترة، والتنازع، والاشتغال، ونواصب المضارع من مثل الفاء والواو.[12]

وقال ابن الحاجب (ت. 646هـ.): العامل؛ ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب.[13]

وقال الرضي (ت. 686هـ.): ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل. فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل.[14]

وقال أيضاً: إنّ العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في أول الكتاب، وإنما نسب العمل إلى ما تقوم به المقتضي، لا إلى المقتضي، فقيل: الرافع هو الفعل ولم نقل هو الفاعلية، لكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً، وما تقوم به المقتضي أمرا ظاهرا جليا في الأغلب.[15]

والراجح عندي أنّ العامل الحقيقي للرفع والنصب والجر هم أهل اللغة المتكلمون بألفاظها، وأمّا نسبة العمل إلى ما أسموه بالعوامل النحوية فإنما هي نسبة مجازية باعتبار مصاحبتها الألفاظ، وهم قد فعلوا ذلك ليسهلوا على المتكلم حفظ الكلمات والنطق بها في صورتها الصحيحة، كما سمعت عن الآباء والأجداد كما أشار إلى ذلك ابن جني،[16] والزجاجي (ت. 340هـ.).[17]

وأمّا الذي زعمه ابن مضاء – رحمه الله – فغير دقيق ألبتة، فإنّما قال سيبويه: "ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل" ولم يقل إن العامل يحدث شيئاً من هذه الضروب الأربعة ، ومعنى كلامه – رحمه الله – أنّ العامل لا يحدث نصباً ولارفعاً ولا جراً ولا جزماً، وإنما يحدث معنى تركيبيا، تدل عليه هذه الضروب الأربعة؛ لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات.[18]

ج. أنواع العامل

قسّم النحاة العامل إلى قسمين رئيسيين: لفظي ومعنوي،[19] وقد بنوا تقسيمهم على أساس أنّ العمل إذا كان أثراً للفظ في التركيب يمكن نسبة العمل إليه سمي العامل لفظياً، أمّا إذا كان الباعث عليه معنى ذهنياً لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه، فإنّ العامل هنا يسمى عاملاً معنوياً.

ويقسمون العامل اللفظي إلى قسمين:[20] قياسي، وهو الذي يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع؛ كالفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغير ذلك. وسماعي؛ وهو ما يرتكز على السماع في عمله دون الاستناد إلى قاعدة كلية كحروف الجر، ونواصب المضارع، ((إنّ)) وأخواتها، وغير ذلك.

القسم الأول: العامل المعنوي.

العامل المعنوي: وهو ما لا يكون في اللّسان حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب وهو شيئان عند سيبويه[21]:

الأول: العامل المعنوي في رفع المبتدإ والخبر. اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في رافع المبتدإ والخبر على أقوال كثيرة[22]، وأمّا سيبويه فقد ذهب إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدإ، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

"هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك قولك: ((فيها عبد الله قائماً)) و((عبد الله فيها قائماً)). فعبد الله ارتفع بالابتداء؛ لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضع له، ولكنه يجرى مجرى الاسم المبني على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاما مستقيماً، كما حسُن واستُغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلّا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء، ويدلك على ذلك أنك تقول: إنّ فيها زيداً."[23]

ويقول السيرافي في شرح كلام سيبويه: مذهب سيبويه أنّ الاسم يرتفع بالابتداء، أخرت الظرف أو قدمته. وقال الكوفيون: إذا تقدّم الظرف ارتفع الاسم بضمير له مرفوع في الظرف المتأخر، فكان من حجة سيبويه في ذلك أنّا إذا دخلنا ((إنّ))، نصبنا الاسم وإن كان قبله ظرف كقولنا: في الدار زيداً. فلو كان ((في الدار)) يرفع زيداً قبل دخول ((إنّ)) لما غيرتها ((إنّ)) عن العمل، كما أنّا لو قلنا: إن يقوم زيداً، لم يجز أن تبطل عمل ((يقوم))، بل يقال: إن يقوم زيد، على معنى: إنه يقوم زيد، فلمّا كانت العرب تنصب ذلك مع تقديم الظروف، علمنا أنّ ارتفاعه بالابتداء.[24]

وقال سيبويه في باب الابتداء: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنى عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه. واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ. فأمّا الذي يبنى عليه شئ هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: ((عبد الله منطلق))؛

ارتفع ((عبد الله)) لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته."[25]

ويقول السيرافي في الشرح: فأمّا المبتدأ فالابتداء يرفعه، وأمّا خبر المبتدإ فمن أصحابنا من يقول: إنّ الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعاً، وقال أبو العباس محمد بن يزيد: ((إنّ الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر))[26]... وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته في غير هذا الموضع ولا رأيته لأحد، وهو أنّ التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدإ والخبر؛لأن الخبر – أيضاً – لم يدخل عليه عامل لفظي؛ لأن الاسم المبتدأ ليس بعامل، فكان في كل واحد منهما تعرية، ويدلك على ذلك أنّ أصحابنا لا خلاف بينهم أنّ خبر المبتدإ قد يتقدم عليه ويرتفع بما كان يرتفع به، وقد علمنا أنّ العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله، والابتداء والمبتدأ ليس بأقوى من ((إنّ)) وأخواتها، وأخبارها لا تتقدم عليها، وإنما جاز تقديم خبر المبتدإ؛ لأنّ فيه من التعرية مثل ما في المبتدإ، ويقوي هذا قول سيبويه: ((لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته))، وعلى نحو هذا سوى الكوفيون بين الابتداء والخبر، فجعلوا كلّ واحد منهما رافعاً للآخر، أيهما تقدم رفع الذي بعده، وأيهما تأخر رفع الذي قبله.[27]

والثاني: العامل المعنوي في رفع الفعل المضارع. وقع الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة في رافع المضارع[28]، وأمّا سيبويه فقد ذهب إلى أنّ رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم، وصرح ذلك بقوله: ((هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء)) اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدإ، أو موضع اسم بني على مبتدإ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإ ولا مبني على مبتدإ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب؛ فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً. فأمّا ما كان في موضع المبتدإ، فقولك: يقول زيدٌ ذاك. وأمّا ما كان في موضع المبني على المبتدإ، فقولك: زيدٌ يقول ذاك. وأمّا ما كان في موضع غير المبتدإ ولا المبني عليه، فقولك: مررت برجلٍ يقول ذاك، وهذا يومٌ آتيك، وهذا زيدٌ يقول ذاك، وهذا رجلٌ يقول ذاك، وحسبته ينطلق، فهكذا هذا وما أشبهه.[29]

ويقول السيرافي في الشرح: قد ذكرت من مذهب سيبويه أنّ رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم، وهذا سبب رفعه. ووقوعه موقع الاسم عامل غير لفظي، ومنزلته منزلة الابتداء في أنه عامل غير لفظي، لا في أنه يرتفع بالابتداء، والفعل مرفوع، سواء كان الاسم الذي وقع الفعل موقعه مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً، لأنّ وقوعه هذا الموقع هو الرافع له، ولو كان

إعراب الفعل يتبع إعراب الاسم الذي وقع موقعه، صار عامل الاسم عامله، وما لا يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم.[30]

القسم الثاني: العامل اللفظي

سبق القول بأنّ العامل اللفظي ينقسم إلى قسمين: سماعي وقياسي. فالسّماعي خمسة أنواع:

- حروف الجرّ: كالباء، ومن، وإلى، وعن، وغيرها.
- حروف تنصب الاسم وترفع الخبر كإنّ وأخواتها، و"لا" التي لنفس الجنس، و"إلاّ" في الاستثناء المنقطع.
- "لا" المشبهة بـ"ليس" وأخواتها.
- حروف تنصب الفعل المضارع كـ"أنْ"، و"لن"، و"كي"، وغيرها.
- أدوات تجزم الفعل المضارع كـ"لم"، و"لمّا"، وأدوات الشرط، وغيرها.

والقياسي تسعة أنواع:

- الفعل مطلقًا.
- اسم الفاعل فهو يعمل عمل فعله المعلوم.
- اسم المفعول فهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول.
- الصفة المشبهة باسم الفاعل فهي تعمل عمل فعلها.
- اسم التفضيل فهو يعمل عمل فعله.
- المصدر فهو يعمل أيضًا عمل فعله.
- الاسم المضاف فهو يعمل الجرّ، نحو: "عبادة الله خير".
- الاسم المبهم التامّ فهو يعمل النصب، نحو: "التراويح عشرون ركعة".
- معنى الفعل، أي كلّ لفظ يفهم منه معنى فعل، نحو: "تراكِ ذنبًا".[31]

د. قوة العامل في التأثير

أدرك النحويون أنّ الفعل أقوى العواملِ، وعلّة ذلك أنّه حدثٌ ترتبط به مقيّدات أو متعلّقات تحدّد جهة من جهاته، كالمحدث والمحدَث والعلّة والزمان والمكان والهيئة.

والمقصود بقوّة الفعل قدرته علَى التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص، ويرد هذا مصطلح "قوّة" ملازمًا لمصطلح "العمل" في الكتاب كما يقول سيبويه: "الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ و لا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول

آخَر، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ، وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المعتدِّى إلى مفعول مَجراها، وما أُجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك، ولا الصفَّات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأَحداثها أمثلةٌ لما مضى ولما لم يَمْض، وهي التي لَم تبلغ أن تكون في القوَّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدِّي إلى مفعول مَجراها، وليست لها قوّة أسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا هذه الصفات كما أنّه لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل."[32]

وتتوقف قوّة الفعل على حاجته الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاته؛ تأمّل هذه الأمثلة: ((وجد محمّدٌ المسألةَ صعبةً))، و((وجد محمّدٌ ضالّته))، و((وجد محمّدٌ)). فالفعل الأوّل من أفعال اليقين، ويقتضي معناه تعلّقه بمفعولين، ولا تكتمل دلالته إلاّ بهما، يقول سيبويه: "وليس لك أن تقتصرَ على أحد المفعولين دون الآخر. وذلك قولك: ((حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً)) و((ظنَّ عمروٌ خالداً أباك)) و((خالَ عبدُ الله زيداً أخاك)) ومثل ذلكَ ((رأي عبدُ الله زيداً صاحبنَا)) و((وجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحفاظ)). وإنما مَنعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنَّك إنّمَا أردْتَ أن تبيّن ما استَقَرَّ عندك من حال المفعول الأوّل يقيناً كان أو شكّا."[33] والفعل في المثال الثاني منقول من: ((وجد الشيء، ولقيه))، وأصله في الأمور الحسّية، ويقتضي مفعولاً به. والفعل في المثال الثالث لزم صاحبه ولم يجاوزه، ومعناه: حزن، مأخوذ من الوَجْد. والمفاضلة بين هذه الأفعال، من حيث القوّةُ والضعفُ في العمل من جهة دلالتها، وعلى هَذه الدّلالة يتحدّد عدد المفعولات، لذا قسّم النحاة الأفعال إلى لازم يكتفي بفاعله، ومجاوز (متعد) فاعله إلى المفعول به.

أمّا تأثير الأفعال فيما بعد المفعول به فكلها تتساوي في القوّة من حيث العمل في باقي المفعولات والحال والتمييز، فالفعل ((أعطى)) المتعدي إلى اثنين يتساوي مع ((ذهب)) اللازم في ذلك.

ويلي الفعل في قوّة العمل ما أشبهه من الأسماء على وفق السلّميّة السابقة في تصنيف سيبويه، إذ تتدرّج الأسماء في انتقالها من القوّة إلى الضعف بناء على درجة علاقتها بالفعل، فكلّما ازدادت منه قربًا ازدادت قدرة على العمل، وكلّما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها. ومن هنا كان أقواها اسم الفاعل؛ ففيه من المعنى ما في الفعل، يقول سيبويه: "هذا باب من اسم الفاعل الذى جرَى مَجرى الفعل المضارع فى المفعول فى المعنى. فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى ((يَفعَلُ)) كان نكرةً منوّنًا. وذلك قولك: ((هذا ضارِبٌ زيداً غداً))

فمعناه وعملُه، مثلُ: ((هذا يَضْرِبُ زيداً غداً))."[34] وفيه أيضًا من الشبه اللفظي ما في الفعل، فـ((مُكرِم)) مثل: ((أُكْرِمُ)) في حركاته وسكناته، ومثله: ((ضارِب)) و((يضرِب)).

ويلي اسمَ الفاعل اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدَر واسم التفضيل، فاسم التفضيل يندر عمله لبعد شبهه اللفظي والمعنوي بالفعل، وهو أضعف من الصفة المشبهة، لأنّه لا شبه بينه وبين اسم الفاعل، وهي أقوى منه لشبهها باسم الفاعل في دلالتها على الحدث ومن اتصف به، ولتصرّفها كتصرفه، فتُثنّى وتُجمع؛ واقتصر عملها على رفع الفاعل في نحو: ((محمد كريم خُلُقُه))، ويمكن أن تحوّل عنه لضعفها إلى نصب تمييز أو جرّ مضاف عليه، نحو: ((محمد كريم خلقًا))، أو((محمد كريم الخلق)).

والحرف أدنى من اسمي الفاعل والمفعول في القوّة والعمل، والعامل من الحروف ما كان مختصا غالبًا بفعل كأحرف الجزم والنصب، أو باسم كأحرف الجرّ و((إنّ)) واخواتها. وأمّا ما لا اختصاص له باسمٍ أو بفعل فليس عاملاً، كأحرف العطف. وكما تتفاوت الأفعال قوّةً وضعفًا وأصالةً وفرعًا، كذا تتفاوت الحروف. ويترتّب على قوّة الفعل وضعفه وأصالته وفرعيته وتصرفه وجموده أحكام تركيبية تتصل بشروط عمله وحركة معمولاته؛ فالفعل المتصرّف يتيح للعناصر العامل فيها حرّية موقعية أكثر من العامل الجامد أو العامل الفرعي؛ يقول المبرد: "كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مدخل على غيره."[35] مثل أن تقول: ((إنّ عليا ناجحٌ))، وتقول: ((أكرم عليا عمرو))، وتقول في الجملة الأخيرة: ((أكرم عمرو عليا))، و((عليا أكرم عمرو))، ولا يمكن أن تقول: ((إنّ ناجحٌ عليا))، لأنّ العامل ((إنّ)) فرع، فانحطّ عن الأصل في حركة معمولاته.

فهذا مثال يبيّن أنّ بنية العامل تؤثّر في معمولاته، تقديمًا أو تأخيرًا، وهذا يدلّ على أنّ العلاقات بين الوظائف النحوية لا تعتمد على المعنى لكلّ وظيفة فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى غيره من المستويات التي تشكّل العناصر والأصول العامة فيها عوامل قد تؤثّر في قواعد نظم الجمل وتأليفها في المستوى النحوي.[36]

هـ. الخاتمة

فهذه نهاية رحلتي البحثية في فكرة العامل النحوي عند سيبويه وأنواعه، حاولت فيها أن أبرز مفهوم العامل النحوي وأنواعه، فأمكن من خلال هذه المعالجة التوصّل إلى نتائج، ومن أهمّها:

أبان البحث أنّ الطريقة التي تضبط التغيّرات وتربط مكونات الجملة وتفسّر نظامها، وتعين على إدراك العلاقة بين عناصرها وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار معنوية ولفظية،

تتمثّل في فكرة ((العمل))، وهي فكرة تقوم على ثنائية ((العامل)) و((المعمول))؛ فقد اصطلح النحاة على أنّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه، وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة له.

إنّ سيبويه يعتبر العامل النحوي أساساً في الكلمة، فهو الذي يحدث الأثر فيها، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل، ويختلف باختلافها.

اختلف النحويون في مفهوم العامل النحوي، حتى دعا أحدهم إلى إلغاء نظرية العامل، والحقيقة أنّ العامل الحقيقي للرفع والنصب والجر هم أهل اللغة المتكلمون بألفاظها، وأمّا نسبة العمل إلى ما أسموه بالعوامل النحوية فإنما هي نسبة مجازية باعتبار مصاحبتها الألفاظ، وهم قد فعلوا ذلك ليسهلوا على المتكلم حفظ الكلمات والنطق بها في صورتها الصحيحة.

إنّ العامل النحوي ينقسم إلى قسمين: معنوي ولفظي، وينقسم العامل اللفظي إلى قياسي وسماعي، فكلّ قسم يتفاوت قوّته في التأثير، والفعل هو أقوى العوامل اللفظية، وعِلّة ذلك أنّه حدثٌ ترتبط به مقيّدات أو متعلّقات تحدّد جهة من جهاته، كالمحدِث والمحدَث والعلّة والزمان والمكان والهيئة.

Endnotes

[1] ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ج 1، ص 35.

[2] ابن هشام، *أوضح المسالك*، بيروت: دار الجيل، ط. 5، 1979م.، ج 1، ص 39.

[3] أحمد علي محمد، *تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي*، ط. 1، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1991م.، ص 58.

[4] الخليل، *كتاب العين*، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهم السامرائي، القاهرة: دار الهلال، ج 2، ص 153.

[5] ابن منظور، *لسان العرب*، القاهرة: دار الحديث, 2006م.، ج 4، ص 3107. (عمل) .

[6] خالد الأزهري، *شرح العوامل المائة الجرجانية*، تحقيق البدراوي زهران، ط. 2، القاهرة: دار المعارف، ص 73 .

[7] زين الدين البركوي، *إظهار الأسرار في النحو*، تحقيق أنور بن أبي بكر، ط. 1، بيروت: دار المنهاج، 2009م.، ص 50 .

[8] سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ، ج1، ص 13.

[9] ابن جني، *الخصائص*، ج 1، ص 109- 110.

[10] سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 1، ج 13.

[11] ابن مضاء القرطبي، *كتاب الرد على النحاة*، تحقيق شوقي ضيف، ط. 2، القاهرة: دار المعارف، ص 76 – 77 .

[12] ابن مضاء القرطبي، *كتاب الرد على النحاة*، تحقيق شوقي ضيف، ص 7 .

[13] ابن الحاجب، *الكافية*، القاهرة: طبع بولاق، 1279هـ، ص 2، وينظر الرضي، *شرح الكافية*، تحقيق يوسف حسن عمر، ط. 2، بنغازي: جامعة قان يونس، 1996، ج 1، ص 72.

[14] الرضي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج 1، ص 72.

(15) الرضي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ج 2، ص 204.

(16) ابن جني، *الخصائص*، ج 1، ص 109 – 110 .

(17) الزجاجي، *الإيضاح*، تحقيق مازن مبارك، ط. 3، بيروت: دار النفائس، 1979م.، ص 64.

(18) ابن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، ط. 1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2002م.، ص 42.

(19) خالد الأزهري، *شرح العوامل المائة الجرجانية*، ص 83، وينظر زين الدين البركوي، *إظهار الأسرار في النحو*، تحقيق أنور بن أبي بكر، ص 52.

(20) خالد الأزهري، *شرح العوامل المائة الجرجانية*، ص 85.

(21) المطرزي، *المصباح في علم النحو*، تحقيق عبد الحميد السيد طليب، ط. 1، القاهرة: مكتبة الشباب، ص 120.

(22) ابن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، ص 40 – 47، وينظر ابن يعيش، *شرح المفصل*، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ج 1، ص 83 – 85 .

(23) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 88.

(24) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدلي وزميله، ط. 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.، ج 2، ص 414 – 415.

(25) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 2، ص 126 – 127.

(26) المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط. 2، القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1994م.، ج 4، ص 126.

(27) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدلي وزميله، ج 2، ص 457.

(28) ابن الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف*، ج 2، ص 437.

(29) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 3، ص 9 - 10 .

(30) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدلي وزميله، ج 3، ص201.

(31) خالد الأزهري، *شرح العوامل المائة الجرجانية*، ص 35.

(32) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون،، ج 1، ص 33.

(33) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون،، ج 1، ص 39-40.

(34) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج 1، ص 164.

(35) المبرد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج 4، ص 190.

(36) لطيفة النجار، *دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها*، ط. 1، عمان: دار البشير، 1992م.، ص 199.

1. المراجع

الأزهري، خالد. *شرح العوامل المائة الجرجانية*، تحقيق البدراوي زهران، ط. 2، القاهرة: دار المعارف، بدون سنة.

ابن الأنباري. *الإنصاف في مسائل الخلاف*، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك، ط. 1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2002م.

البركوي، زين الدين. *إظهار الأسرار في النحو*، تحقيق أنور بن أبي بكر، ط. 1، بيروت: دار المنهاج، 2009م.

ابن جني. *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، بدون سنة.

ابن الحاجب. *الكافية*، القاهرة: طبع بولاق، 1279هـ.

الخليل. *كتاب العين*، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهم السامرائي، القاهرة: دار الهلال، بدون سنة.

الرضي. *شرح الكافية*، تحقيق يوسف حسن عمر، ط. 2، بنغازي: جامعة قان يونس، 1996م.

الزجاجي. *الإيضاح*، تحقيق مازن مبارك، ط. 3، بيروت: دار النفائس، 1979م.

سيبويه. *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ.

السيرافي. *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق أحمد حسن مهدلي وزميله، ط. 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.

القرطبي، ابن مضاء. *كتاب الرد على النحاة*، تحقيق شوقي ضيف، ط. 2، القاهرة: دار المعارف، بدون سنة.

المبرد. *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط. 2، القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1994م.

محمد، أحمد علي. *تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي*، ط. 1، القاهرة: دار الثقافة العربية، 1991م.

المطرزي. *المصباح في علم النحو*، تحقيق عبد الحميد السيد طليب، ط. 1، القاهرة: مكتبة الشباب، بدون سنة.

ابن منظور. *لسان العرب*، القاهرة: دار الحديث, 2006م.

النجار، لطيفة. *دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها*، ط. 1، عمان: دار البشير، 1992م.

ابن هشام. *أوضح المسالك*، بيروت: دار الجيل، ط. 5، 1979م.

ابن يعيش. *شرح المفصل*، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، بدون سنة.

36